

المبسوط في فقه الإمامية

[124] إذا قال أنت حرام علي لم يتعلق به حكم عندنا ، لا طلاق ، ولا عتاق ، ولا طهار ولا يمين في إيلاء ، ولا غيره ، نوى أو لم ينو ، وفيه خلاف [ذكرناه في الخلاف] . إذا قال لها إن أصبتك فعبدني حر عن طهاري إن طاهرت ، عندنا لا يتعلق به حكم لا عتق ولا طهار ، لأنه مشروط وهما . لا ينعقدان بشرط ، ولا يتعلق به إيلاء لأنه ليس بيمين با ، وعندهم علق عتق عبده بشرطين إصابة وطهار ، فلا يعتق إلا بوجودهما ، وليس الشرطان على الترتيب ، بل كيف وجدا وقع العتق تقدم العتق أو تأخر . فإذا ثبت هذا فلا يكون موليا لأن المولي لا يمكنه الفيئة بعد التربص إلا بضرر وهذا يمكنه الفيئة بغير ضرر ، فإنه إذا وطئ لم يعتبر العتق ، لأنه ما وجد شرط عتقه . ثم لا يخلو إما أن يطأها أولا أو يطاهر ، فإن وطئ أولا خرج من حكم الإيلاء وله أن يطأ بعد هذا ما شاء ، ولا يعتق العبد ، لأنه ما وجدت صفة عتقه ، وإن تظاهر بعد هذا عتق العبد لكن لا يجزيه عن طهار . هذا إذا تقدم الوطي ، فإن تقدم الطهار فتظاهر منها لم يعتق العبد لأن شرط عتقه لم يوجد ، لكن قد صار موليا عند من أجاز الإيلاء بغير اسم ، ويتربص أربعة أشهر ، فإن فاء عتق العبد ، لأنه وجد شرط عتقه ، وخرج بالفيئة عن الإيلاء ، والعبد لا يجزيه عن طهار ، لأنه عتق عبده قبل عقد الطهار ، فلا يقع عنه . إذا تظاهر من امرأته ثم عاد ووجبت الكفارة في ذمته ، ثم قال لها إن أصبتك فـ علي أن أعتق عبدي عن طهاري ، أو هذا العبد عن طهاري ، فإن كان نذر طاعة وتبرر فمتى وقع لزمه الوفاء به . وإن كان نذر لجاج يمنع به نفسه أو يوجب عليها فعل شئ كالإيمان ، مثل أن يقول إن دخلت الدار فـ علي عتق عبدي ، وإن لم أدخل الدار فـ علي كذا فإذا وجد الشرط لزمه نذره عندنا وعندهم ، وهو بالخيار بين الوفاء به وبين أن